الصباح
الدولية
21
العدد 1768 - السنة السادسة
الاربعاء 21 ربيع الاول 1435 - الموافق 22 يناير 2014
Wednesday 22 january 2014 - No.1768 - 6th Year

### «جنيف2» ينعقد أخيراً بحضور وفود 26 دولة تحت رعاية الأمم المتحدة وضيافة الحكومة السويسرية

# الأزمة السورية: العالم يبدأ رحلة البحث عن حل سياسي .. اليوم

- المجتمع الدولي يعلق آماله على نجاح المؤتمر التاريخي لوضع حد لمأساة الشعب السوري
- دعوة إيران للمشاركة كادت أن تطيح بالمؤتمر قبل أن يسحبها كي مون

الاخضر الابراهيمي متوسطا سيرجي لافروف وجون كيري خلال لقاء سابق تمهيدا لجنيف 2

عواصم - «كونا»: : يترقب العالم بشغف مستقبل مؤتمر «جنيف 2» المقرر ان تبدأ أعماله بمدينة «مونترو» السويسرية اليوم الأربعاء بحضور وفود نحو 26 دولة تحت رعاية الامم المتحدة وضيافة الحكومة السويسرية.

ويعلق الكثير من أطياف المجتمع الدولي المحبة للسلام آمالا كبيرة على نجاح هذا المؤتمر الدولي والتاريخي لوضع حد لماساة الشعب السوري الذي بات بين مشرد او لاجئ وانصاف ضحايا ابشع جرائم شهدتها سوريا في تاريخها المعاصر.

وكادت دعوة ايران لحضور المؤتمر والتي اطلقها يوم الاحد السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون تطيح بعقده مع رفض دول عديدة مشاركة ايران ومنها الولايات المتحدة والسعودية فضلا عن المعارضة السورية التي علقت موافقتها على المشاركة الى ان يتراجع بان كي مون عن دعوته لايران.

وصاحبت هذه الدعوة مواقف متشددة ادت الى سحب الدعوة امس الاول واعلان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المشاركة بعد ضمان عدم حضور ايران غير ان بعض المراقبين يعتبرون ان غياب ايران عن المؤتمر لن يكون افضل من مشاركتها.

وأكد الائتلاف في بيان له في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية مشاركته في المؤتمر «الهادف لتحقيق انتقال سياسي في سوريا بدءا من تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة على كافة مؤسسات الدولة بما فيها الجيش والأمن والمخابرات».

وبالرغم من التكهنات العديدة التي احاطت بمستقبل «جنيف 2» خلال الساعات الأخيرة وما اذا كان سينطلق او سينهار بعد انطلاقته بساعات ام سيتفرع الى اكثر من جولة مفاوضات فانه بات مؤكدا انه سينطلق اليوم وهو يحمل في جوهره ثابتين اثنين وستة مواقف تعكس طبيعة المشهد السياسي الدولي الآن وتغير تحالفات القوى الاستراتيجية في العالم ودورها في الازمة سلبا وايجابا.

والثابت الأول الذي يرتكز إليه هذا المؤتمر هو تطبيق وثيقة مؤتمر «جنيف 1» التي توصلت اليها الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي في يونيو 2012 واهم بنودها تشكيل سلطة انتقالية كاملة الصلاحيات.

اما الثابت الثاني فهو حقيقة الماساة الانسانية الأسوأ التي تشهدها المنطقة العربية منذ ازمة اللاجئين الفلسطينيين بعدد قتلى يفوق ال120 الف فرد في احدث احصاء قبيل نهاية العام الماضي قبل ان تتوقف الامم المتحدة عن احصاء عدد الضحايا لصعوبة هذه العملية الى جانب عدد غير معروف من المعتقلين والجرحى والمفقودين والمشردين. وامام هذين الثابتين توجد ستة مواقف اولها موقف المعارضة التي تبحث عن قرار موحد لا يخذل تطلعات الثورة ولا يضيع حقوق الضحايا ولا يخذل القوى الاقليمية والدولية التي تساندها ولا تضيع فرصة قد تكون مناسبة لاختراق حاجز فشل كل جهود انهاء الازمة ومعالجة تداعياتها الانسانية.

واذا كان يؤخذ على المعارضة انها غير موحدة ولها اكثر من توجه وتتقاطع مساراتها معرقلة الوصول الى هدف تلبية طموحات الشعب السوري وصولا الى اهداف ثورته الا انه يجب ايضا الاخذ بعين الاعتبار ان التيارات ذات المصداقية في تلك المعارضة هي التي استطاعت ان تحصل من جامعة الدول العربية والامم المتحدة على شرعية تمثيلها للشعب السوري ومن ثم فإن الحديث عن معارضة مشتتة امر لم يعد مقبولا لالقاء اللوم على طرف يتحمل جزءا من تبعات فشل التعامل مع الازمة السورية.

وموقف المعارضة المقبولة دوليا من مؤتمر «جنيف 2» واضح لا لبس فيه اذ يجب ان يكون مستندا الى جميع قرارات «جنيف 1» وألا تخضع عملية المساءلة والعقاب الى المساومة باي حال من الاحوال وان يتم التعامل جديا مع الازمة الانسانية القاتلة التي يعانيها الشعب السوري.

والموقف الثاني يتمثل في السياسات التي تتبعها دمشق بهدف تشويه صورة المعارضة السورية بدعوى دخول تيارات غير مقبولة دوليا على ساحة المعارك بينما هي التي سهلت لها هذا الطريق لضرب المعارضة السورية المسلحة فيما بينها وتصوير الموقف للعالم على انها حامية المنطقة من شرر تطرف قد تطال نيرانه دولا اخرى بل تقدم دمشق نفسها كحليف للغرب في محاربة ما توصف بالاصولية الجهادية لكسب تاييده حتى وان كان الثمن ابادة الشعب السوري باكلمه.

كما تنكر دمشق الكثير من فقرات «جنيف 1» بل ترى ان من حق الرئيس السوري بشار الاسد الترشح لفترة رئاسية جديدة وترفض ادخال خبراء مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان لتقصي الحقائق عما حدث ويحدث في سوريا من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان يندى لها جبين الانسانية.

وكان الرئيس السوري اعلن امس الاول في تصريح صحافي عن نيته للترشح لولاية جديدة.

ويأتي الموقف الثالث من روسيا والصين اللتين عرقلتا كل محاولة لتدخل مجلس الامن الدولي بصورة فاعلة في الازمة السورية بما في ذلك ايضا افشال اعتماد قرار يسمح بفتح ممرات انسانية لعبور مساعدات انسانية ونقل الجرحى والمصابين بل زودت روسيا النظام السوري بأسلحة وتساانده دبلوماسيا على الصعد كافة.

وما يزيد هذا الموقف غموضا بل ربما تعقيدا هو التباين الواضح في تفسير موسكو لبنود اتفاق «جنيف 1» لاسيما تلك الفقرة المتعلقة بالسلطة الانتقالية في سوريا وان كان يمكن ان تسمح بوجود بشار الاسد فيها ام يجب ان يتخلى طوعا عن سلطاته ويستعد للمثول امام العدالة الدولية هو وباقي اركان نظامه المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان التي وثقتها لجنة مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان المعنية بتقصي الحقائق في سوريا.

وتزيد موسكو من غموض الصورة اكثر بتركيز وزير خارجيتها سيرغي لافروف في اكثر من مناسبة على ان الهدف من مؤتمر «جنيف 2» هو محاربة ما تصفه روسيا بالارهاب دون ان تحدد تعريفا له او الاطراف الضالعة فيه واذا كان يتضمن ايضا ارهاب النظام السوري لشعبه وترويعه بل ان موسكو لم تعلن الى اليوم عن موقف واضح من ملف المساءلة والعقاب لكل من تورط في ارتكاب جرائم حرب واخرى ضد الانسانية في سوريا.

اما الموقف الرابع فيتعلق بواشنطن التي تتمسك بوضوح بان بنود «جنيف 1» هي اساس انعقاد «جنيف 2» وما عدا ذلك فهو غير مجد لاسيما ان الولايات المتحدة تؤكد انه لا مكان لبشار الاسد في مستقبل سوريا.

كما ترى واشنطن ان موسكو مخطئة ان كانت ترى عكس ذلك بل يجب على روسيا ان تحدد كيفية تعاملها مع الموقف الامريكي المستند الى الشرعية الدولية التي اكتسبها «جنيف 1».

في حين يبرز الموقف الخامس وهو دور ايران التي تحاول من خلال الازمة السورية تأكيد دورها الاقليمي في المنطقة استنادا الى ما توصلت اليه من اتفاق مرحلي مع الاتحاد الاوروبي ومجموعة «5+1» في التعامل مع ملف برنامجها النووي والذي تعتبره طهران مفتاحا لدخول السياسة الدولية كطرف فاعل اساسي في المنطقة وليس من وراء الكواليس رغم ان هذا الدور غير مرحب به كثيرا سواء من المعارضة السورية او من دول بالمنطقة.

ووسط هذه الصورة يأتي الموقف السادس متمثلا في دور دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاملت بواقعية ومصداقية عالية مع الازمة السورية اذ تحملت الجزء الاكبر من تمويل المشروعات الانسانية التي تقوم بها الامم المتحدة لرعاية اللاجئين السوريين في دول الجوار.

بينما دعمت دول المجلس التعاون المعارضة السورية المشروعة التي تمثل مطالب الثورة السورية استنادا الى تاييد جامعة الدول العربية وتوافق خليجي على اهمية دعمها سياسيا كممثل شرعي للشعب السوري في التفاوض على مستقبله لحل الازمة. ورغم ان اغلبية الأطراف الفاعلة في الازمة السورية تقر بأن قرارات «جنيف 1» هي المسار الوحيد لحل الازمة السورية التي لا يمكن توقع حل عسكري لها الا ان هذه الاغلبية في مجلس الامن الدولي عاجزة عن تطبيق هذه القرارات علما ان قرار التخلص من اسلحة سوريا الكيماوية لم يستغرق سوى اسبوع واحد للتوافق عليه وبالاجماع.

- «جنيف 2» يرتكز على ثابتين: تطبيق وثيقة «جنيف1» وحقيقة الأزمة الإنسانية التي تشهدها المنطقة بسبب النزاع
- تباين مواقف القوى العظمى حول الأزمة يلقي بظلاله على الجهود السياسية والغموض يكشف النتائج

## موسكو: استثناء طهران من المشاركة «خطأ فادح»

موسكو - «كونا»: وصفت روسيا الاتحادية قرار استثناء ايران من المشاركة في مؤتمر «جنيف 2» الخاص بسوريا بانه «خطأ فادح». وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحافي امس ان «هذا القرار خاطئ ولكنه ليس كارثيا» موضحا ان مؤتمر «جنيف 2» الذي يبدا اعماله غدا يتسم بطابع «رسمي».

واضاف ان غياب ايران عن المؤتمر يثير العديد من التساؤلات معربا عن رايه بان مصلحة تسوية النزاع في سوريا تتطلب مشاركة ايران في المؤتمر.

ولاحظ ان الوفد الروسي سيذهب للمؤتمر للدفاع عن وجهة نظر موسكو ولاطلاق الحوار بين السوريين انفسهم.

واكد لافروف في معرض رده على سؤال لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ضرورة ان يتولى السوريون انفسهم تشكيل الحكومة الانتقالية في البلاد. واعرب عن امله في ان يفتح مؤتمر «جنيف 2» الطريق امام بدء المباحثات حول هذه الحكومة وتحديد صلاحياتها والمدة الزمنية التي تعمل خلالها. واوضح ان اتفاقية جنيف التي تم التوقيع عليها في 30 يونيو 2012 تقضي بضرورة تشكيل مثل هذه الحكومة من اجل الاتفاق بين الحكومة والمعارضة على تحديد البنية السياسية والاجتماعية للبلاد واقرار القوانين واجراء الانتخابات واجراء اصلاح دستوري اذا تطلب الامر.

وشدد لافروف على ضرورة الحفاظ على «سيادة سوريا ووحدة اراضيها وتخليصها من الارهاب وضمان حقوق جميع الطوائف الاثنية والدينية فيها».

وجدد التاكيد ان بلاده «لا تزود سوريا باي اسلحة محرمة او باسلحة من شانها ان تخل بتوازن القوى الاقليمية في المنطقة».

# «الغارديان» البريطانية: النظام أعدم 11 ألف معتقل .. و«الجنائية» جاهزة لملاحقة الرؤوس

لندن - وكالات: قالت صحيفة الجارديان البريطانية نقلا عن ثلاثة محامين فحصوا الملفات إن مسؤولين سوريين قد يواجهون إتهامات بجرائم حرب بعد ان انشق مصور بالشرطة العسكرية السورية وقدم ادلة تظهر قتلا منظما لاحد عشر الف معتقل.

وستزيد الصور الضغوط على الرئيس السوري بشار الاسد الذي تقول الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون انه ارتكب جرائم حرب ضد شعبه. وينفي الاسد تلك الاتهامات ويقول انه يقاتل «ارهابيين».

لكن الادلة التي قدمها المنشق والتي تسجل وفيات اشخاص كانوا قيد الإعتقال في الفترة من مارس 2011 حتى اغسطس 2013 تظهر جثثا هزيلة ملطخة بالدماء عليها اثار تعذيب.

وظهرت بعض الجثث بلا أعين. وظهرت على جثث اخرى علامات على الشنق أو الصعق بالكهرباء.

وقال تقرير الصحيفة ان الصور الفوتوغرافية والملفات جرى تهريبها من سوريا وقدمها مصور بالشرطة العسكرية السورية طلب الاشارة اليه باسم «قيصر».

وقالت صحيفة الجارديان ان «قيصر» هرب الصور من سوريا على شرائط ذاكرة الى جهة اتصال في الحركة الوطنية السورية التي تلقى دعما من قطر.

وقالت الجارديان ان المحامين الثلاثة -وهم ممثلو ادعاء سابقون بالمحاكم الجنائية ليوغوسلافيا السابقة وسيراليون- فحصوا الادلة وقابلوا المصدر الذي بعث اليه «قيصر» بالصور والملفات في ثلاث جلسات على مدى الايام العشرة الماضية. واضافت انهم وجدوها جديرة بالتصديق.

وقالت الصحيفة ان فريق التحقيق قال انه مقتنع بانه توجد «ادلة واضحة... على تعذيب ممنهج وقتل لاشخاص معتقلين بواسطة عملاء الحكومة السورية. وهي ستدعم نتائج عن جرائم ضد الانسانية وقد تدعم ايضا نتائج عن جرائم حرب بحق النظام السوري الحالي.»

واعد التقرير السير ديزموند دي سيلفا رئيس الادعاء السابق للمحكمة الخاصة لسيراليون والسير جيفري نايس كبير ممثلي الادعاء السابق في محاكمة الرئيس اليوغوسلافي الاسبق سلوبودان ميلوسيفيتش والاستاذ الجامعي ديفيد كرين الذي وجه الاتهام الى الرئيس الليبيري تشارلز تيلور في محكمة سيراليون.

وقالت صحيفة الجارديان التي حصلت على نسخة من التقرير الذي يقع في 31 صفحة وأعدته مؤسسة رائدة للمحامين في لندن تعمل نيابة عن قطر ان التقرير اصبح متاحا للامم المتحدة والحكومات ومنظمات حقوق الانسان.

وأبلغ قيصر الصحيفة بأن وظيفته كانت التقاط صور للمعتقلين القتلى وان كان لم يزعم انه شاهد اعدامات أو تعذيب. وقالت الصحيفة «قد يكون هناك عدد يصل الى 50 جثة يوميا لتصويرها وهو ما يحتاج الى بين 15 و30 دقيقة عمل لكل جثة.»

وقال التقرير ان الصور سمحت باعداد شهادة وفاة دون ان ترى الاسر الجثث وأكدت ايضا ان أوامر الاعدام كانت تنفذ.

واضاف التقرير ان اسر القتلى كان يتم ابلاغهم بأن سبب الوفاة هو إما الاصابة «بنوبة قلبية» أو «مشاكل في التنفس».

وقالت الجارديان ان ثلاثة خبراء محنكين في مجال الطب الشرعي فحصوا عينات من 55 الف صورة رقمية تم التحقق من صحتها تشمل 11000 ضحية.

وجاء في التقرير «بصفة مجملة توجد أدلة على ان عددا كبيرا من الموتى كانوا يعانون من الهزال وان اقلية كبيرة كانت مقيدة أو تعرضوا للضرب باجسام تشبه القضبان.»

وابلغ دي سيلفا الجارديان بأن الادلة «وثقت عمليات قتل على نطاق واسع.»

وقال «هذه ادلة من نوع لم يتوفر لدينا من قبل وهو يكفي لاقامة دعوى قوية.»

اب حاملاً جثمان ابنه ويبكي عليه

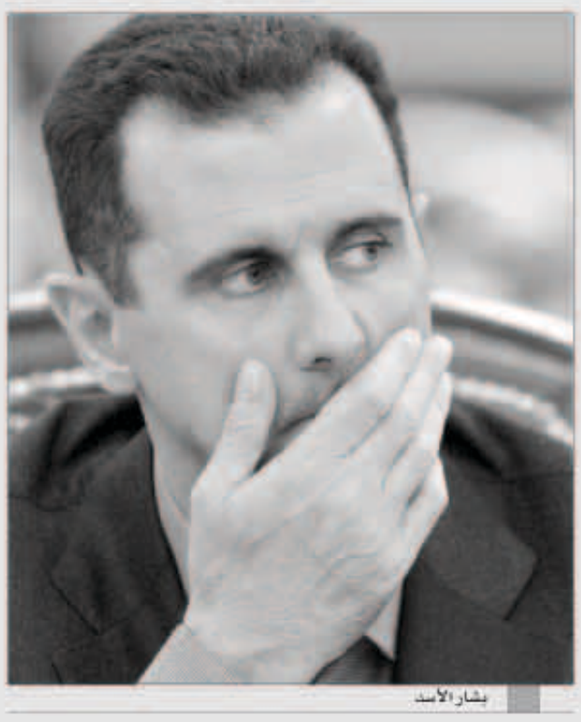
بشار الأسد